سرقة برضى المسروق

ياقو منصور - الموصل *

سباقون بالتضحية في سبيل البلد، وخدمة الواجب، لا ذنب إرتكبناه، ولا جرم إقترفناه، ولا خطيئة مارسناها، كما يقول المثل، لا تعاطفنا مع كرة "فرخة الجارة" ولا جفلنا جرة، لماذا!؟ هذه الإجراءات؟.

أصدر مجلس قيادة الشر قراره "١١٧" القاضي بمصادرة الأراضي الزراعية "ملات الدونمات" ووزعها على اشكال شتى من العراقيين. وخاصة من غير أبناء المنطقة! علما ان مئات العوائل من سكان هذه القرى الأصليين كانوا بحاجة ماسة الى شبر من الأرض. هل "مالي وحرم علي"؟. نكتب في الصحف رسائل مفتوحة، عناوين عريضة.

ذهب السارق الى غير رجعة بمشيئة الله، واليوم لا أحد يستمع الينا، تشكلت حكومات بعض شخصياتها قادمة إما من دول اوربية أو عربية!، هل رأوا في تلك الدول التي قدموا منها مصادرة الأراضي الزراعية في القرى؟!، لماذا يجوز هذا الأمر في العراق؟!. هذه الأراضي صادرها الطاغية بحجة إطفاء الحقوق التصرفية بالقرار ١١٧ وقرارات اخرى نهجت منهاجه!، أسأل الأخ المخصصة له الأرض: هل ليس له مسقط رأس!.. لماذا يخصص له مكان في هذه القرى. أليس الإنسان ميالا الى السكن مع مقربيه. ما هي الغاية من قبوله بهذا التخصيص، هل نيته كانت سليمة؟!، أم أبعد من ذلك؟!. ألم يكن يدري ان القرية خاصة بالفلاحة، ولا يجوز مصادرة أراضيها الزراعية، منذ عهد ابراهيم "ع". ألم يكن يدري ان اصحاب حق التصرف رفضوا استلام أي تعويض لأنهم غير راضين؟!، أو انه اجحاف بحقوقهم في ممتلكاتهم!. القرآن الكريم يقول "الأقربون أولى بالمعروف"، ألم يدركوا ما يقوله الله سبحانه وتعالى في الكتاب. اليوم يبيعها لأهل القرية بملايين!، هل توجد سرقة أوضح من هذه؟، أسأل الشاري؟.

هذه المبالغ الطائلة، ارحم بها الفقراء الذين اوصاك الله بمساعدتهم، الذي ستذهب اليه عاجلا أم آجلا، ذهابا يعرفه الكل، يوم لا ينفع مال ولا بنون!.

أليس لك أرض قريبة من القرية تعود لأهلك، شيد عليها، خيرا من أن تشيد على ارض ممنوحة لك بدون اي مسوغ قانوني، ولا تدري غدا مصيرها!.

وحتى لو كان للصبر حدود، ألا تتمكن من الصبر لمدة خمسة أشهر لكي تنفذ المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة لأن دستور البلاد نص على تطبيقها سنة ٢٠٠٧!!.

الم يكن من واجب الحكومات السابقة اطفاء الشرعية من القرار ١١٧ وتعويض المخصص لهم هذه القطع بقطع في مساقط رؤوسهم؟.

في كل دول العالم، ومنذ عهد ابراهيم "ع" لا يجوز مصادرة الأراضي الزراعية في القرية لأنها للفلاحة وينظم الحياة فيها أهلها.

صودرت هذه الأراضي بحجة أن الأراضي الزراعية "ملك للدولة". من يقول ذلك غير صحيح!، الذي نقوله، ملك الدولة يتصرف به من؟!، أليس من باب الحق أن يتصرف به ابن الدولة!، أم يتصرف به صدام الظالم؟!.

أليس من البديهي، ان كل عراقي.. لا بل كل انسان يفضل السكن مع المقربين اليه. اننا نعتز بكل عراقي يسكن معنا. ولكن بنية بريئة، لا لغايات شريرة.

في كل دول العالم، تأخذ الدولة بنظر الأعتبار حالتها اقتصاديا واجتماعيا وصحيا.. الخ، وتصادر الأراضي بعد تعويض اصحاب التصرف!.

هذه الأراضي، فوض اباؤنا وأجدادنا بالتصرف بها ١٩٠٨، بدليل ان الكثير معهم سندات عثمانية، ثم اعيد النظر بالأمر سنة ١٩٤١، فكيف يفرض "اطفاء الحقوق" والتوزيع لمن تشاء الدولة!.

كان المفروض بمجلس الحكم، في حينه، أن يطفيء شرعية السندات الممنوحة من مديريات البلديات، لأنها ليست مبنية على أسس وقواعد قانونية. الذين خصصت لهم اراض في هذه القرى أغلبهم مسقط رأسه مدينة لا قرية، وهذه الأمور من حق الدولة ان تتصرف بها في المدينة!. فمن يقبل ضميره أن يشتري فرد من هذه القرى قطعة ارض من ابن القيارة، على سبيل المثال لا الحصر!.

القرار المشؤوم مجحف بحق فئة لصالح فئة اخرى، لا بل بصراحة اكثر.. سرقة املاك فئة واعطائها لفئة اخرى!، إن صدام كان يضرب كل الأطياف بالمواجهة، اما المسيحيون فبالضرب من الخلف!!. كل مصادرة املاك يعوض صاحب التصرف الا في هذه القرى. فرفض الناس استلام التعويض. لأن الاستيلاء لم يكن للصالح العام أو لصالح القرية كما في كل العالم!.

صودرت الأراضي في هذه القرى بغاية ملؤها الخبث والشر والكراهية ليهاجر ساكنوها ليس الا. علما انهم من أقدم سكان العراق!.

نهيب بكل من يقرأ هذه الحقائق، ان يثير الشارع العراقي عسى ولعل، ان ينتبه اليها كل عراقي غيور وشريف لتحض القيادات العراقية "رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، رئاسة البرلمان". وللعلم ان القرار سيء الصيت.. وواحد من أهم أسباب الإرهاب.

وقد أسمعت لو ناديت حياً.. ورجائي أنني حيّ أناديا!!.

* معلم متقاعد؟.

بنّا وجاموسة وعصا موسى

عصام خبو بوزوة - تلكيف

ربما المرأة أكثر حضورا من الرجل في ميادين كثيرة من الحياة ويسهل عليها جذب الانتباه حتى لو قدمت انجازات متواضعة لأن المجتمع يجدها مخلوقة بسيطة وأدنى عمل تقدمه يكون كبيرا في أعين الناس، وينطبق الحال أيضا على الأخطاء. ولكن لو أجرينا مقارنة بسيطة بين الصور التي ترسم لها في الأمثال والحكم الشعبية المتداولة وبين الدور الفعلي الذي تلعبه في المجتمع لوجدنا تناقضات كبيرة تكون أحيانا مجحفة بحقها وأحيانا أخرى متأتية من كون المرأة إنسانا يخطئ ويصيب.. يخفق وينجح، تخرج من بعض المهمات وهي مرفوعة الرأس أو تتقاعس أمام أبسط واجباتها حالها في ذلك حال الرجل.

المرأة في مجتمعنا لها صور كثيرة.. فهي مدرسة كأم وكأخت مثار فخر يقترن باسمها ألقاب أشقائها، والزوجة توصف بأنها اللاعب الأساس لأي زواج وهي القبطان الحقيقي لكل عائلة، فالمثل يقول "المرة بنا والرجال عامل عدة". فعلى عاتق الزوجة تقع مسؤولية التدبير المنزلي وعليها يتوقف الإدخار والموازنة بين الوارد والمصروف. أجل فكل عائلة بحاجة إلى مصاريف لسد رمق الحياة وأحيانا إلى المتعة والرفاهية، وكل من يرغب في دخول عش الزوجية أن يحذر من هذه المسؤولية لأن العائلة تعني التكفل بكامل متطلبات الحياة، فلن ينفع البخل أو الكسل لمن يرغب بالزواج لأن المرأة كما يقول المثل الموصلي "جاموسة.. من فوقها مي ومن تحتها مي"، ورغم أن في هذا المثل تشبيه قاس جدا لكنه يشرح للجانب الآخر ضرورة الحفاظ على الزوجة في مستوى مقبول من الرفاهية كشرط أساس لتحقيق السعادة، وأن تدلل "عذرا".. كالجاموسة التي تلعب في الماء طوال النهار.

أما عن مكر المرأة ودهائها فلا يوجد في العالم كله أمثال تشرح هذه النقطة بالذات كتلك الموجودة لدينا، والمرجع في ذلك هو الموقف الذي تتخذه المرأة حيال قرارات شركائها الاجتماعيين" الأب، الأخ، الزوج، الابن"، فهي قد تصبح لهؤلاء ظهيرة قوية وعصا ساندة تحافظ على التوازن وتمنع السقوط على الأرض، فوراء كل عظيم امرأة. أما إذا شعرت أن وجهة نظرها مهملة ولم تأخذ ملاحظاتها وآراؤها بالحسبان.. فلا يوجد شيء أسهل عليها من التحول من عصا إلى "عذرا" حية تلدغ وتعرقل.. تؤجل وتقطع، فقط لتبرهن لمن تحكم بها واستخف بآرائها بأنها موجودة وحاضرة، ويبقى المهم أن نسجل تباين مجتمعنا في آرائه ومواقفه من المرأة انطلاقا من معايير أخرى غير كونها إنسانة يوجد منها من تبني وتؤسس لتستحق أن تلقب بالبنا، وكذلك من تتصرف بقلة عقل كعنصر هدام في العائلة والمجتمع. ولكي تأخذ حقها الطبيعي في الحياة يجب أن ننظر إليها كإنسانة فقط ونهمل جميع المفاهيم البالية الأخرى التي ننطلق منها في وصفنا لها بأوصاف كثيرة غير لائقة وتشبيهات جارحة من المفضل أن لا نتطرق لها الآن لأنها تحط من مكانة الرجل قبل المرأة عندما تتعامل مع الأخيرة كعبء أو كعورة يجب أن يرافق ذكرها بكلمة تحافظ على احترام الحضور!، وكأنها مخلوق نجس.. متناسين في كل ذلك أمومتها وحنانها وخصوبتها التي مكنت البشرية من البقاء إلى ما شاء الله.

التنقلات النوعية في ميكانيكية عمل التنظيم الحزبي مطلوبة وهي ضمان التواصل مع الجماهير

ثامر توسا

لفترة زادت على نصف قرن، شهدت الساحة العراقية تشكيله متنوّعة من الأحزاب والتيارات السياسية، تراوحت ما بين الوطنية والقومية والدينية، و مهمّة مقارنة برامج تلك الأحزاب السياسية ما بين بعضها البعض ليس بالأمر العسير في حال لو وضعنا صيغ أنظمتها الداخلية جانبا، لأن موضوعة الأنظمة الداخلية للأحزاب تشكل بحد ذاتها ذلك العنصر الأكثر إرتباطا بهيكلة وميكانيكية العمل الحزبي الداخلي الذي بدوره يتحكم في صياغة علاقة المفكرين السياسيين داخل التشكيل الحزبي فيما بينهم، ثم في رسم أسلوب تعاطيهم مع الجمع البشري من خارج التنظيم، سواء كانوا من مؤازريه أو من معارضيه. إذن واجب إستحكام وضبط هذه العلاقة الميكانيكية في مواقعها الداخلية والخارجية هي من أولويات مضامين نصوص النظام الداخلي للحزب أو التنظيم مع مراعاة الأجواء التي يعمل بها "السريّة او العلنية".

ربّ سائل يسأل، ما هو الفرق بين التنظيم الحزبي والبرنامج السياسي؟، أو ما هي العلاقة بين الأثنين؟، في البدء يجب أن نتفق أنه بالإمكان أن يكون واضع البرنامج السياسي هو شخص واحد أو شخصان أو ثلاثة، كما يفعل المهندس، حين يرسم لوحده او بالإشتراك مع أخر تصميم بناية معيّنه أو مشروع إروائي، أو مدينة عصرية على الورق، لكن تنفيذ المشروع على الأرض، يبقى الأمر الأكثر أهمية، لأنه سيخضع إلى تشكيل هيكل أخر يتكون من حشد من العناصر البشرية التي يقع عليها تنفيذ ما تمّ رسمه و تخطيطه على الورق ليصبح واقعا على الأرض.

وهنا تبرز العلاقة ما بين البرنامج السياسي وواضعيه من جهة وبين الهيكل التنظيمي من جهة ثانية، أي أن الهيكل التنظيمي هو الذي سيتحمل العبئ الأكبر من صعاب المرحلة، ومطلوب منه التحلّي بالأهلية الكافية، وهو الذي سيدير بحنكته وذكائه دفة الأمور ومتعلقاتها المستجده مستثمرا من أجل إنجاز المهمه الملقاة على عاتقه و مستفيدا من كل ما يتمتع به من قدرات وطاقات فنية في سبيل إدارة العملية السياسية وبرنامجها الفكري الموضوع مسبقا، لذا نستخلص من هذا الفهم المبسّط، بأن التنظيم قد وجد تحديدا من أجل إدارة شيء من نتاج عقل الإنسان لنظرية او فكرة لتكن سياسية، وبحكم إعتقادنا أو جزمنا، بأن لا شيئ مطلق في الطبيعة وأن كل شيئ قابل للتغيير وخاضع لحالة المد والجزر ولو بشكل نسبي، سوف لن نتردد في القول بأنّ الفكر هو ليس إستثناء، وهو أحد هذه الأشياء الخاضعة او المتأثرة بعوامل التغيير ايضا، والظاهرة هذه لا تحتسب كونها نقطة معيبة، لأننا كلما كنا ندّعي او نؤمن أن التفاعل والإحتكاك مع الأخر ومع ما يستجد، هو من سمات الإنفتاح المتطوّر مع الواقع القائم، يكون لزاما علينا التسليم بحقيقة وجوب أو جواز ردة الفعل الطبيعية الهادئة والمبرمجة كي تتضمّن في مفاصلها فعاليات حوارية ترويضية واضحة في شكلها كونها ديناميكية وميكانيكية، لكن من دون التفريط بالثوابت المتفق عليها مبدئيا كحالة فكرية وسياسية سبق وعلى أساسها ان تم تشكيل التنظيم أصلا، سنستطيع من خلال الحوار الهادىء منح الفرص الصحيّة في رغبة تكوين الردائف والقواسم المشتركة التي سنكون بواسطتها قادرين على مواجهة خطورة النقائض التي غالبا ما تولدها الإختلافات، سواء كانت هذه الإختلافات داخلية ضمن التنظيم الواحد، او خلافات تنشأ ضمن التعاطي الحواري مع أطراف سياسية أخرى من خارج التنظيم لكنها تمتلك الرغبة في تشكيل إئتلاف على سبيل المثال.

أن ينجز الحزب، إبتداء من وحدات قيادته العليا، هذه الخطوة في طريقة إدارة العملية السياسية، يستوجب عدم تغافله لنقطة حيوية ومهمة، ألا وهي ضرورة إبقاء الهيكل التنظيمي في وضعه السليم والمتكاتف وعدم جرجرته إلى السفسطة العشوائية ألتي ستورّطه بالتالي لتؤدي إلى خلخلة كيانه الداخلي، بحيث يكون إنضباط القيادي الحزبي كونه مثالا يقتدي به الحزبي القاعدي او حتى المناصر والموازر، يكون ذلك سببا في إضافة قدر جديد من القوّة الحقيقية الدافعة بإتجاه تحشيد الجماهير نحومشروع حوار وتفاعل حضاري يعكس مدى حرص وإلتزام كل من يضع نفسه طرفا في مداولة وبحث الموضوع المشترك.

إذن مسألة التخطيط والبرمجة في حملة شحذ همم منتسبي الحزب ومناصريه، هي ليست بدع نستعين بها حصرا من منهاج الفكر السياسي، إنها بكل بساطة ثمار لعطاءات ونتاجات جهود فنيّة لعقول العاملين على مختلف مستوى درجاتهم، أي أن الإبداع الذكي وتسخيره في رسم خطوط الحركة الميكانيكية والديناميكية للناشطين هو المعيار الصحيح الذي يحدد مدى قدرة التنظيم على الحفاظ على هيبته ووحدته مهما تكاثرت العواصف ومهما تزايدت أصوات المعترضين.

لقد قالها لينين: "قووا تنظيمكم" وهو لم يكن يقصد كونها مهمة نلقيها على السياسي المفكر، لأن مهمة تقوية التنظيم ليست بالضرورة أن يحققها قائد سياسي تسلق المناصب الحزبية جراء إنتخابه، نعم ربما يكون مقتدرا في طرح أفكار سياسية تميّزه عن الأخرين، او أن يمتلك من المواهب الأخرى التي ربما ستؤهله إحداها من تقوية التنظيم ميكانيكيا، لكن ذلك ربما يكون من الإستثناءات، فأمر تقوية التنظيم لا يتم على أيدي مالكي هبة فن السياسة، وإنما الذي يستطيع إنجازها كعملية فنية بحتة هو صاحب ملكة قدرة التخطيط الفني وصنع المستقيمات والمنحنيات كلما برزت الحاجة اليها، إذن تبقى حاجة العمل السياسي إلى عقول لملاكات ذكية ومتمرسة بشكل مستعد لإدارة التنظيم والمحافظة على تماسك خلاياه وأعضائه هي في غاية الأهمية، وهي التي تتمكن بخبرتها من فرض مقترح تغيير او تطوير نقلات نوعية في طرائق العمل وإدارة التفاعل والإحتكاك مع الآخر بأقل كلفة من الخسائر.

ولا أريد هنا أن أعلق على ركاكة و هزالة طرق تفكير البعض من الذين أجهدوا أنفسهم كما أجهدونا حين تسارعوا بإنفعال للإعلان عن تشكيل أحزاب و إتحادات ومنابر كي يعلنوا عن أنفسهم كمنافسين "سياسيين" طارئين، وكأن السياسة غدت كربطة عنق يرتديها كل من يمتلك قميصا فيه ياقة!، لأن أي حالة لغياب الأسس القانونية التي تعتبر مالكة حق تأطير وترخيص العمل السياسي، تعني أن هناك غباء سياسي مطبق ومن الدرجات المتقدّمة في ضحالته، لذلك نحن دائما نناشد وننادي إلى ضرورة توسيع قاعدة العمل السياسي الكلدوآشوري السرياني، لكن يجب أن يسبق ذلك قدرة إحترام المبادرين لهذه الضوابط مضافا إلى ذلك إحترام عقول الناس في كافة الأحوال.

يبقى أن أقول ومن باب الأمانة، إن الحركة الديمقراطية الآشورية، بعيد مؤتمرها الرابع الذي عقد في بغداد، وبعد طرحها الجدي لتبني ميكانيكية جديدة في حواراتها ضمن تركيبة شعبنا القومية، قد بدأت تخطو شيئا فشيئا نحو تنفيذ هذا المشروع، وإن كان ذلك ببطئ، لكن إصرار الناشطين على أهمية متابعة هذه النقلة النوعية في طريقة التفكير، لهو أمر يبعث الأمل فينا جميعا ويستوجب أن يلقى ذلك إستحسان الأخرين من الأحزاب من أجل تحقيق ما يفيد شعبنا أولا ثم التفكير بمصالح الأحزاب ثانيا، والذي سيزيد من فرص تحقيقها وجني ثمرها هو بالتأكيد صيغة تهيئة الآلية الميكانيكة النشطة من أجل الشروع في الحوار، سواء بشخوصها، أم بأسلوب طروحاتها و تعاطيها، أملين من أبناء شعبنا كافة ومثقفيهم سواء في أحزابنا أو جمعياتنا المتعددة أن تكون عند حسن ظن الجميع و في مستوى المسؤولية من أجل التعامل بجديّة مع ما تتطلبه ظروف شعبنا الكلدآشوري السرياني.

المصالحة الوطنية بين الواقع الذي ينذر بتقسيم العراق وبين الحفاظ على وحدته وإشراقة مستقبله

سعد حسين

أن ارتفاع أعداد ضحايا العمليات الإرهابية ضد المدنيين في شهر تموز الماضي حيث تجاوز عددهم "١٨٠٠" شهيدا إضافة الى آلاف المصابين، يعد اجابة واضحة لدحض كل الافتراضات والتوقعات التي راهنت على تراجع العمليات الارهابية بعد مصرع أبو مصعب الزرقاوي وأعوانه المقربين والكثير من أتباعه، ما يعني ان مجموعة الزرقاوي لم تكن سوى تشكيلة ارهابية واحدة من بين مجاميع اخرى تقف وراء تلك العمليات.

نعم، لا ننكر بأن عدد العمليات اليومية قد انخفض ولكن في المقابل انتهجت الفصائل الارهابية ستراتيجية جديدة وخطيرة نفذت على مسرح العمليات في العراق تستهدف قتل أكبر عدد ممكن من السكان واثارة الهلع والفزع في بغداد والمدن الاخرى من خلال قصف الأحياء السكنية بالهاونات والكاتيوشا والاختطاف والقتل الجماعي للمدنيين في وضح النهار واستمرار التهجير القسري.

هذا الوضع يدلل بدون شك على أن القوى السياسية التي دخلت في العملية السياسية وتشارك اليوم بحضور فاعل في المجلسين الرئاسي والنيابي وفي حكومة الوحدة الوطنية ليس بيدها وسائل التأثير على الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم الابادة الجماعية وتدمير المعالم المدنية واثارة الفتنة الطائفية، وبالتالي فأن على القوى السياسية كافة في سدة الحكم ان تختار إما الصعود على مسرح العمليات للتصدي للفصائل التي تسعى الى زعزعة الامن والاستقرار في العراق وإلحاق الأذى بشعبه أو الانفتاح السياسي أمامها والتفاوض معها والاستعداد لقبولها في العملية السياسية مهما كانت طبيعة الخلافات معها وبغض النظر عن أسماء قياداتها، إذ لم يعد هناك خيارا بين الاثنين في وقت تستمر فيه الحالة المأساوية في العراق على هذا المنوال الخطير.

في الواقع أن التسوية السلمية لاية خلافات هي الطريقة المفضلة ولكن وبعد استنفاذ كل المحاولات للتوصل الى اتفاق شامل بين الأطراف المعنية لتحقيق الأمن والاستقرار الشامل والنهائي، فأن خيار المواجهة العسكرية رغم تكاليفه البشرية والمادية الباهضة يبقى مفروضا على كلا طرفي التفاوض، لذلك على الأطراف المعنية ان تدرك جيدا أن فرص الحلول السلمية هي لصالح الجميع وتصب في مصلحة الوطن وذلك لأن امكانات كلا الطرفين، الدولة والفصائل المسلحة لا يمكن ان تحقق النصر النهائي لأي منها، بل أن المواجهة المسلحة ربما تستمر لسنوات ويفقد الجانبان الكثير من الضحايا والخسائر المادية، صحيح أن الدولة تمتلك التفوق في موازين القوة، إلا انه لا يعرف فيما اذا كان بمقدورها حسم المواجهة لصالحها وبسط سلطانها على كل شبر من أرض العراق في وقت تثار فيه الشكوك حول تورط جهات خارجية بالشأن العراقي وبعضها يمول ويدعم المجهود العسكري للفصائل المسلحة الفاعلة والقوية في الشارع العراقي وهذا يعني أن المعركة ستطول وأن المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية لن يكون بوسعها تأمين الأمن والاستقرار والتعامل مع حالة الانذار الدائم، كذلك فأن استمرار الفصائل المسلحة بعملياتها لا يمكن ان يقودها في النهاية الى الاستحواذ على السلطة فلكل طرف سياسي فيها توجد مكونة أساسية من المجتمع العراقي تقدم المساندة لمن يمثلها ولم يعد خافيا ولا سرا بأن التشكيلة السياسية في الحكم تعبر عن مكونات المجتمع العراقي الأساسية، لذلك لا يمكن للفصائل السياسية بعملياتها التي تستهدف السكان المدنيين ان تصل الى السلطة وتعزل من فيها.

وبالنتيجة، "لا بد للأطراف المعنية بالمصالحة الوطنية الجلوس والتفاهم لتسوية المشاكل والخلافات بالطرق السلمية" حفاظا على وحدة العراق وشعبه.

بلا شك أن العراق يعيش أوضاعا خطيرة ومعقدة للغاية وفيه مراكز قوى مؤثرة في ميزان التأثير السياسي والسيطرة على الشارع العراقي وما تزال الرؤيا غير واضحة لتحديد ومعرفة الجهات المسلحة التي تحرك العمليات. ورغم الاعلان والكشف عن أسماء ما يزيد عن عشرة منها وافقت على التفاوض والحوار مع حكومة السيد المالكي والدخول في مصالحة وطنية ترضي جميع الأطراف. إلا انه تبقى هناك تساؤلات مشروعة مطروحة على بساط البحث ويتداولها الشارع العراقي وهي اذا كانت حكومة الوحدة الوطنية قد ضمت اليها مكونات المجتمع العراقي الرئيسة وأن ما يزيدعن عشرة فصائل مسلحة استجابت لدعوة المصالحة وبالتالي يستوجب وقف عملياتها العسكرية. إذن، من يقف وراء التصعيد المسلح الذي يشهده العراق؟، ومن هي الجهات التي تهاجم نقاط الجيش ودوريات الشرطة وتقوم بأعمال العنف وترغم المواطنين على الهجرة وترك مناطق سكنهم؟.

هل يعني أن تلك الفصائل العشرة الأخيرة استمرت في نشاطها المسلح في وقت أعلنت فيه قبولها بالمصالحة الوطنية؟، أم أنها مجموعات تحاول اظهار وجود لها على المسرح السياسي يفوق كثيرا حقيقة قدراتها ومدى تأثيرها في الميدان العسكري وبالتالي سعيها للحصول على مكاسب سياسية ومنافع شخصية في وقت تواصل جهات اخرى أكثر تأثيرا على أعمالها المسلحة.

يخمن بعض المراقبين عدد المجموعات التي تقف وراء العمليات المسلحة والارهابية بعشرين فصيلا، فهل يا ترى يتوجب على الدولة ان تستوعب كل هذا الرقم السياسي في تشكيلاتها الرئاسية والنيابية والحكومية، فإذا كان الأمر ممكنا فهذا يعني أن سفينة الحكم في العراق ستغرق بركابها، إذ ليس باستطاعتها تحمل المزيد من الربان الجدد ومساعديهم، فما هو موجود الآن أصلا في السلطة من عشرات الساسة ممثلي الأحزاب يفوق حجم السلطة ويشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة ويقف أحيانا عائقا أمام سير عجلة الحكومة والمجلس النيابي خاصة ما يتعلق بصنع القرارات السياسية والتشريعات، لذلك ينبغي أزاء هذه الحالة ان تختار الدولة بعناية وتحدد الفصائل المهمة التي يستوجب فتح الحوار والمصالحة الوطنية معها وضمها الى العملية السياسية مع تسوية خاصة مع الفصائل السياسية الصغيرة من خلال منحها مكاسب معقولة للتخلي عن سلاحها ووقف نشاطها المسلح.

المسألة المهمة عند "انضمام أي فصيل سياسي للحوار والمصالحة الوطنية، ان يعبر عن إرادته الكاملة في التخلي عن العمل المسلح والتعاون مع معسكر حكومة وحدة وطنية" لمواجهة الارهاب والعنف وأية محاولة لتجزئة العراق وتفتيت وحدة شعبه.

لا يمكن ان تكون المصالحة الوطنية مقتصرة على منح المكاسب والامتيازات وفي الوقت نفسه تقف الأطراف المعنية مع صف المراقبين والمتفرجين ازاء ما يجري من أحداث عنف دموية إذ أن مواجهة الأخطار التي تحدق بالعراق وشعبه وتهدد مصيره ومستقبله وجغرافيته هي من مسؤولية كل الفصائل السياسية التي تتقاسم السلطة والتي أكدت مرارا على

الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال العراق. لذلك فأن التفاوض وإقرار الأمن والاستقرار في البلاد لا تقع مسؤوليته على مكونة عراقية أو كتلة سياسية لوحدها وانما تتحمل جميع الاطراف السياسية في حكومة الوحدة الوطنية، هذه المسؤولية جماعية ودون استثناء وتتفق على الطريقة الصائبة لاعادة الحياة الطبيعية الى العراق.

أن عدم وضوح الرؤيا والاخفاق في التشخيص وفرز القوى المؤثرة الى أرض الميدان. كان من الأسباب التي أدت الى فشل الاجتماع التحضيري الذي عقد في القاهرة مؤخرا، كما أن كثرة عددها يؤدي الى اختلاف أجندتها مما يصعب من مهمة التفاوض.

في الحقيقة أن مشكلة المصالحة الوطنية شائكة للغاية ولا بد ان تقام على أسس متينة والا فأنها ستبقى حتى في حالة تحقيقها هشة وكقنبلة موقوتة قابلة للإنفجار في أية لحظة، في تجارب الدول التي سبقتنا وآخرها في إيرلندا وافقت منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي السري على وقف عملياتها المسلحة ثم جرى التفاوض والتوصل الى اتفاق المصالحة الوطنية وبعد ذلك تخلت المنظمة عن أسلحتها، فهل سيتم نفس الشيء في العراق؟.

يبدو أن بناء الثقة بين الأطراف المعنية ما يزال ضعيفا ويحتاج الى تدابير عملية تعزز وتعكس حسن النية، يأتي في مقدمتها قرار نزع سلاح الميليشيات "وحصر مسؤولية الأمن والاستقرار وفرض سلطة القانون بأجهزة الدولة".

إذن، لا يتوقع في مؤتمر المصالحة الوطنية ان تتخلى الفصائل التي وافقت على المصالحة عن أسلحتها طالما هناك جهات اخرى تحتفظ بأسلحتها ولها ميليشياتها.

في ضوء ما تقدم فأن المصالحة الوطنية تحتاج الى اكثر من اجتماع تحضيري والى فترة زمنية غير محدودة من أجل تذليل العقبات وفك عقد الخلافات الواحدة بعد الاخرى تتزامن معها اجراءات متبادلة لتعزيز الثقة والتعبير عن صدق النوايا الحسنة، وان تضع جميع الأطراف والمكونات العراقية نصب عينها. أن العراق يعيش هواجس الخوف من مستقبل مجهول ما بين تفتيت وحدته وتجزئته وبين الأمل في الحفاظ عليه ورسم مستقبل مشرق للأجيال الحاضرة والقادمة. ويجب الأخذ بنظر الاعتبار أن سقوط أي عراقي أو رحيله عن الموطن من أية مكونة من المجتمع العراقي يُعد خسارة للعراق وشعبه، وأن تدمير وتخريب أية منشأة اقتصادية وخدمية وعلمية... الخ يعود ضرره على الجميع. سائلين المولى ان يهدي من يعنيهم الأمر الرشد والحكمة والموعظة الحسنة لتقديم ما يفيد وينفع شعبنا وعراقنا الجريحين.